المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على التعديل الثامن لاتفاق المساعدة

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

المرسوم بقانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل الثامن لاتفاق المساعدة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢هـ

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

اتفاق منحة

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم (٢٦٣-٠٢٨٩)

التعديل الثامن

لاتفاق المساعدة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

برنامج تحديث القطاع المالى

بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦

التعديل الثامن ، الموقع فى ٢٠١٠/٩/١٦ لاتفاق المساعدة المؤرخ ٤ فبراير ٢٠٠٤ بين كلا الطرفين جمهورية مصر العربية («ج.م.ع» أو «المتلقى») والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية («الوكالة») (ويشار إليهما مجتمعين بـ «الطرفان») بشأن برنامج تحديث القطاع المالى والذى صدر آخر تعديل له فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ (يشار إليه بعد التعديل بـ «اتفاق المساعدة») .

البند ١ - يتم تعديل الاتفاق على النحو التالى :

(أ) تعدل المادة (٣) (مساهمة الطرفين)، بند (٣-١) (مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ، البند الفرعى (أ) (المنحة) بحذف عبارة «مائة وواحد وخمسون مليونًا ومائتان وعشرون ألفًا وأربعمائة وسبعة وسبعون دولاراً أمريكيًا (١٥١٢٢٠٤٧٧ دولاراً أمريكيًا)» ويحل محلها عبارة «مائة وخمسة وسبعون مليونًا وثمانمائة وخمسون ألفًا وستمائة واثنان دولار أمريكى (١٧٥٨٥٠٦٠٢ دولار أمريكى)» .

(ب) تعدل المادة (٣) (مساهمة الطرفين)، بند (٣-١) (مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ، البند الفرعى (ب) (مجموع المساهمة التقديرية للوكالة الأمريكية) بحذف عبارة «مائة وواحد وخمسون مليونًا ومائتان وعشرون ألفًا وأربعمائة وسبعة وسبعون دولاراً أمريكيًا (١٥١٢٢٠٤٧٧ دولاراً أمريكيًا)» ويحل محلها عبارة «مائة وخمسة وسبعون مليونًا وثمانمائة وخمسون ألفًا وستمائة واثنان دولار أمريكى (١٧٥٨٥٠٦٠٢ دولار أمريكى)» .

(ج) تعدل المادة (٣) (مساهمة الطرفين)، بند (٣-٢) (مساهمة جمهورية مصر العربية) ، البند الفرعى (أ) بحذف عبارة «سبعة عشر مليونًا ومائة وخمسون ألف جنيه مصرى (١٧١٥٠٠٠٠ جنيه)» ويحل محلها عبارة «واحد وعشرون مليونًا ومائة وخمسون ألف جنيه مصرى (٢١١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى)» .

(د) تعدل المادة (٤) (تاريخ الاكتمال) البند الفرعى (أ) بحذف عبارة «٣٠ سبتمبر ٢٠١٢» ويحل محلها عبارة «٣٠ سبتمبر ٢٠١٤» .

(هـ) يحذف بالكامل الملحق (١) لاتفاق المساعدة ويحل محله الملحق (١) المرفق طيه .

البند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل الثامن باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفى حالة وجود أى اختلاف بين النصين ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

البند ٣ - الاتفاق بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره تحديداً بموجب هذا التعديل ، يظل هذا الاتفاق نافذاً ومحتفظاً بكامل فاعليته وأثره القانونى وفقاً لما ينص عليه من أحكام .

البند ٤ - التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الثامن وتخطر الوكالة الأمريكية بتمام التصديق .

البند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل الثامن حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم ، فإن كلاً من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل الثامن بأسمائهم فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦

عـــن	عـــن
جمهورية مصر العربية	الولايات المتحدة الأمريكية
التوقيـــع : (إمضـــاء)	التوقيـــع : (إمضـــاء)
الاســـم / **فايزة أبو النجا**	الاســـم / **توماس ديلانى**
الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى	الوظيـفـة : القائم بأعمـال مـدير الوكـالة الأمـريكيـة للتنمية الدولية / مصر

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذا التعديل الثامن فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليه باسمه :

وزارة المالية

التوقيع : .....

الاســـم : دكتور/ **يوسف بطرس غالى**

الوظيفة : وزير المالية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذا التعديل الثامن فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليه باسمه :

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع : .....

الاســـم : مهندس/ **رشيد محمد رشيد**

الوظيفة : وزير التجارة والصناعة

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذا التعديل الثامن فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليه باسمه :

وزارة الاستثمار

التوقيع : .....

الاســـم : مهندس/ **رشيد محمد رشيد**

الوظيفة : وزير التجارة والصناعة

والمشرف على وزارة الاستثمار

الملحق (١)

الوصف التفصيلى

أولاً - المقدمة :

يتضمن هذا الملحق (١) لبرنامج تحديث القطاع المالى وصفًا للأنشطة التى يتعين القيام بها بموجب التمويل المرتبط عليه بموجب هذا الاتفاق . ولا يجوز تفسير أى مما يرد فى هذا الملحق الأول على أنه تعديل لأى من تعريفات وشروط هذا الاتفاق . ويمكن تعديل هذا الملحق من خلال الممثلين المفوضين للطرفين وذلك من خلال الخطابات التنفيذية ودون إجراء تعديل رسمى على الاتفاق كما هو موضح بالصيغة المنصوص عليها فى المادة (أ) - البند (أ . ٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) لهذا الاتفاق وشريطة ألا يتم نتيجة لذلك تعديل تعريف «الهدف ومجالات البرنامج وعناصره» المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا الاتفاق .

ثانيا - الخلفية :

سوف يتكون برنامج تحديث القطاع المالى من مكونين للمشروعات :

١ - مشروع الخدمات المالية .

٢ - مشروع البيئة التنافسية للاستثمار .

سوف يقوم برنامج تحديث القطاع المالى بتقديم المساعدات الفنية والتدريب والمعدات لمساعدة الحكومة المصرية فيما يلى :

تدعيم الأسواق المالية مع التركيز على البنوك من خلال تطوير الخدمات المالية .

تطوير وتنفيذ إطار عمل قانونى وتنظيمى للأعمال التجارية والاستثمار ، بما فى ذلك تحديث القوانين الاقتصادية والتجارية .

صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإنشاء سوق عامل وكفء للسندات الحكومية .

تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتحويل مرافق المياه والصرف الصحى إلى شركات ، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتمويل البنية التحتية بمزيد من الفاعلية .

تدعيم تمكين بيئة التجارة والاستثمار .

ثالثا - عناصر البرنامج والعناصر الفرعية للبرنامج والمؤشرات :

يساهم برنامج تحديث القطاع المالى فى أهداف التنمية الاقتصادية والاستثمار فى البشر من خلال مساهمته فى مجالات البرنامج وعناصره التالية :

الهدف - النمو الاقتصادى :

مجال البرنامج ٤-١ قاعدة الاقتصاد الكلى للتنمية :

عنصر البرنامج ٤-١-١ : السياسة المالية .

عنصر البرنامج ٤-١-٢ : السياسة النقدية .

عنصر البرنامج ٤-١-٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤-٢ التجارة والاستثمار :

عنصر البرنامج ٤-٢-١ : تمكين بيئة التجارة والاستثمار .

مجال البرنامج ٤-٣ القطاع المالى :

عنصر البرنامج ٤-٣-١ : تمكين بيئة القطاع المالى .

عنصر البرنامج ٤-٣-٢ : الخدمات المالية .

عنصر البرنامج ٤-٣-٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤-٦ تنافسية القطاع الخاص :

عنصر البرنامج ٤-٦-١ : تمكين بيئة الأعمال .

مجال البرنامج ٤-٧ الفرص الاقتصادية :

عنصر البرنامج ٤-٧-١ : الأسواق المالية الشاملة .

عنصر البرنامج ٤-٧-٢ : بيئة سياسات الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر .

عنصر البرنامج ٤-٧-٣ : تقوية إنتاجية المشروعات الصغيرة .

الهدف - الاستثمار فى البشر :

مجال البرنامج ٣-٢ التعليم :

عنصر البرنامج ٣-٢-٢ التعليم العالى .

إن غرض برنامج تحديث القطاع المالى هو تقوية كفاءة النظام المالى المصرى من خلال ما يلى :

تخفيض مخاطر الخسارة التى تتحملها البنوك .

تخفيض نفقات الوساطة الخاصة بالأدوات الجديدة الخاصة بالرهون العقارية وغير العقارية .

إيضاح وتعزيز نظام القانون الاقتصادى ورفع فعالية الحكومة إزاء الأعمال التجارية وتدعيم التعليم والتدريب القانونى .

دعم الشراكة ، والمهارات للسوق .

العمل مع الحكومة المصرية لترويج الاستثمارات ودعم عمليات تعزيز ثبات ومصداقية التنفيذ .

تخفيض تكاليف معاملات وتداولات ممارسة الأعمال التجارية فى مصر وبذلك يتم تحسين تنافسية القطاع الخاص .

دعم الحكومة المصرية لتحقيق رفع كفاءة مصروفاتها المالية .

دعم الاستغلال التجارى لمرفق المياه وتنمية دور القطاع الخاص فى تمويل بنية مرفق المياه التحتية .

دعم الحكومة المصرية لتقوية مناخ التجارة والاستثمار .

رابعا - الأنشطة :

مكون الخدمات المالية :

(أ) تطوير قنوات التمويل العقارى :

يساعد هذا النشاط بما لا يتنافى مع قوانين الحكومة المصرية على تطوير :

١ - الإطار القانونى للتمويل العقارى مع خفض التكلفة وتخفيف الأعباء الإدارية ،

٢ - الإجراءات المناسبة للضمان الائتمانى ،

٣ - الوصول إلى التمويل الطويل الأجل واللازم لعملية التمويل العقارى ،

٤ - عمليات الإقراض العقارى التى تقوم بها المؤسسات المالية ،

٥ - الرقابة اللازمة لمنع التدليس والممارسات التعسفية .

يوفر هذا النشاط المساعدة الفنية والتدريب اللازم لعدد من النظراء الحكوميين الرئيسيين وذلك حتى يتسنى لهم تنفيذ مسئولياتهم وفقًا لمعايير وتراخيص قانون التمويل العقارى . كما يساعد هذا النشاط على تطوير سوق الرهونات الثانوى .

(ب) تحسين العملية القانونية والمؤسسية للتمويل بضمان عينى :

يتكون هذا النشاط من مكونين أساسيين :

(أ) إصلاح وتحديث نظام تسجيل الملكية العقارية فى المناطق الحضرية ،

(ب) سن القوانين الجديدة وتبسيط الإجراءات بحيث يتم بسهولة تسجيل الحجوزات واسترداد الضمانات ، علمًا بأن هذا النشاط سيدعم خطة وزارة العدل الخاصة بتشجيع تسهيل وخفض تكلفة تسجيل الممتلكات العقارية فى المناطق الحضرية مع تقليل فترات التأخير وخفض التكلفة فيما يخص عملية فض المنازعات بين الدائنين والمدينين .

(جـ) نظام المعلومات الخاصة بالائتمان :

يساعد هذا النشاط على تأسيس مكتب ائتمان ليقوم بتوفير معلومات يُعتمد عليها عن التاريخ الائتمانى للمصريين ، ويكون البنك المركزى المصرى هو الهيئة التنظيمية لمكتب الائتمان وصاحب السلطة التنظيمية لمكتب الائتمان ووضع الأنظمة التى تحكم عملياته .

(د) الابتكار فى الأدوات المالية :

يساعد هذا النشاط على توسيع نطاق الأدوات المالية ورفع كفاءة الأدوات الموجودة حاليًا بمصر مثل سندات الشركات والسندات الحكومية وحسابات العملاء الخاصة بالتخصيم والتأجير التمويلى .

(هـ) تمويل وتوفير خدمات مرفق المياه :

يعمل هذا النشاط على تحسين الاستدامة المالية وخدمات توفير مرافق مياه الشرب ومياه الصرف اللازمة والضرورية لعملية التنمية العقارية ، وتعد هيئة تنظيم مرفق المياه المصرى ونظراؤها هى جهات التنفيذ الرئيسية لهذا النشاط .

مكون البيئة التنافسية للاستثمار :

(أ) تشكيل اللجنة القانونية :

تقوم الوكالة الأمريكية بتقديم المساعدة للجنة القومية لتحديث التشريعات الاقتصادية والتى لديها صلاحية المبادرة بالتشريعات . وسوف تعمل هذه اللجنة تحت رئاسة مكتب رئيس الوزراء . على أن تقوم من ناحيتها بتشكيل فرق عمل مكونة من متخصصين مؤهلين للتنسيق فيما يتعلق بصياغة مسودات وتعديلات كافة القوانين التجارية . وقد يتضمن هؤلاء المتخصصين اقتصاديون وخبراء ماليون وخبراء فى صياغة القوانين وخبراء فى المالية العامة وخبراء تجاريون ورجال / سيدات أعمال ومتخصصون آخرون وفقًا للقانون المطلوب صياغته .

(ب) تيسير الخدمات الاستثمارية والتجارية :

تقوم الوكالة الأمريكية بمساعدة وزارة الاستثمار ومحافظة الإسكندرية والجهات الأخرى فى جهودها الرامية إلى تأسيس مواقع مكونة من فرق مشتركة بين الوزارات تقوم الحكومة المصرية باختيارها ويتم تكليفها بمهمة الاستجابة لمطالب المستثمرين المتعددة . وسوف يتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى هذه الفرق المشتركة من خلال «منفذ موحد» لتأسيس أو تكوين عمل تجارى يكون بمثابة بداية للتوجه الذى يركز على العميل لتقديم الخدمات الحكومية فى المجال التجارى وكذلك كأسلوب لتخفيف العبء البيروقراطى .

(جـ) التحسين من قدرة الحكومة المصرية على إدارة السياسة المالية :

من شأن هذا النشاط أن يساعد وزارة المالية على تدعيم قدراتها الخاصة بإعداد وتنفيذ ومتابعة نظام مالى يتسم بقدر أكبر من الشفافية والفاعلية .

(د) تدريب القانونيين :

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز البرامج القانونية فى كليات الحقوق أو أى برامج أخرى يتفق عليها كتابة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة العدل وذلك لإعداد كادر من القانونيين المهرة للعمل على حل النزاعات الاقتصادية المتعددة الجنسيات والمترتبة على العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر.

على أن يتم التدريب فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل . وتتوقع الوكالة الأمريكية العمل مع هيئات التدريس بكليتى الحقوق بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وكليات الحقوق الأخرى وذلك للمساعدة على تطوير المناهج الأكاديمية والبرامج الجديدة الرامية لتحسين قدرات القانونيين فى مصر .

(هـ) إصلاح القطاع المالى وإنشاء بيئة إصلاح بكفاءة :

يتم القيام ببعض الأنشطة الأخرى من أجل تعزيز الأسواق المالية ، وتشمل هذه الأنشطة المساعدة فيما يلى :

تنمية قدرات البنك المركزى المصرى لصياغة وتنفيذ سياسة نقدية وإدارة نظام التعويم الخاص بأسعار الصرف وأيضًا تعزيز النظام المصرفى التجارى .

تنمية السياسات وقدرات الإصلاح الحكومية المصرية لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

مساعدة وزارة المالية فى وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإيجاد سوق للأوراق المالية الحكومية تعمل بكفاءة .

إنشاء نظام إصلاح بكفاءة والتوصية بحذف القوانين والقرارات غير اللازمة وغير صديقة للأعمال .

(و) تدريب العاملين فى مجال الأعمال التجارية والاقتصاد :

يساعد هذا النشاط على تقييم احتياجات مصر من المتخصصين المدربين بالإضافة إلى احتياجات التدريب على بناء القدرات فى مجالات إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية وتحليل السياسات . كما سيغطى النشاط دعم مشروعات جمعيات أعمال القطاع الخاص ومؤسساته الأكاديمية والتدريبية . والهدف الرئيسى هو تزويد المشاركين بالمهارات العملية فى مجال الأعمال والمشروعات ، والوصول إلى المصادر المحلية والمتوفرة لتمويل المشروعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتحسين بيئة التنظيم الاقتصادى ، وتنمية خبرات التوجيه وتنفيذ أنشطة الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والقطاع الخاص ، وإتاحة الأدوات التمويلية لمساعدتهم على بدء الأعمال الخاصة بهم . كما يغطى هذا النشاط أيضًا إنتاجية العمالة ومهارات السوق وسيشمل تقديم الدعم لتحسين التدريب الفنى والمهنى .

(ز) متابعة السياسات الاقتصادية :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على صياغة وتنفيذ وتنسيق ومتابعة والتحقق من وتقييم وتقدير أثر السياسات والإصلاحات الاقتصادية .

(ح) تيسير التجارة :

سيغطى هذا النشاط مجالات جديدة من الحوار التجارى الاستراتيجى بين مصر والولايات المتحدة ، وسيشمل تيسير التجارة ، تحديث قطاع التجارة الداخلية ، وأنشطة التغيرات المناخية البيئية المرتبطة بالتجارة .

خامسا - متابعة الاداء :

يتم قياس إنجازات برنامج تحديث القطاع المالى باستخدام مؤشرات ذات صلة ، والمؤشرات التوضيحية التى تشمل ما يلى :

١ - دليل التنافسية العالمية (وهو دليل التنافسية الاقتصادية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى) .

٢ - ترتيب مصر فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذى يصدره البنك الدولى .

٣ - الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق .

٤ - نسبة القروض المتعثرة والمدونة بدفاتر حسابات البنوك المصرية .

٥ - مدة وتكلفة الحجز على المرهونات عند عجز المقترض عن سداد التزاماته المالية .

٦ - عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى يمكنها الحصول على التمويل .

٧ - القوانين والقرارات المختارة التى تم سنها وتنفيذها .

٨ - عدد القانونيين المدربين على تطبيق القوانين الجديدة .

٩ - عدد الخطوات أو المدة اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص وتأسيس شركات الأعمال .

١٠ - عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتلقية لمساعدات من حكومة الولايات المتحدة لتأهيلها للحصول على قروض بنكية أو أسهم خاصة .

١١ - عدد الأفراد الحاصلين على فرص عمل أو الحاصلين على وظائف أفضل نتيجة لمشاركتهم فى برامج تنمية العمالة الممولة من حكومة الولايات المتحدة لتنمية القوى العاملة .

١٢ - عدد الأفراد الذين أتموا البرامج الممولة من حكومة الولايات المتحدة لتنمية القوى العاملة .

١٣ - عدد القوانين والتشريعات التى تم تطويرها والمؤثرة على تسجيل المشروعات متناهية الصغر والتى تم تنفيذها بمساعدة حكومة الولايات المتحدة .

١٤ - عدد المشروعات متناهية الصغر المتلقية لخدمات تنمية الأعمال من مصادر تدعمها حكومة الولايات المتحدة .

١٥ - عدد العاملين لدى وزارة المالية المدربين (لتحسين نظام وضع الميزانية) .

١٦ - مدة الإفراج عن البضائع المستوردة والمصدرة .

١٧ - زيادة استرداد تكلفة أعمال تشغيل وصيانة خدمات مياه الشرب ومياه الصرف .

ويتم إجراء تقييمين لكل مكون : تقييم بعد مرور نصف المدة (بعد عامين من بدء الأنشطة) وتقييم نهائى عند نهاية المشروع .

سادسا - أدوار ومسئوليات الطرفين :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تعمل وزارة الاستثمار ووزارة العدل ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة الموارد المائية والرى والشركة القابضة لمياه الشرب ومياه الصرف كجهات تنفيذ لأنشطة مشروع الخدمات المالية . وتعمل وزارة الاستثمار أيضًا كمنسق عام لكافة أنشطة المشروع ذاته .

محافظة الإسكندرية ووزارة العدل ووزارة الشئون القانونية والمجالس النيابية وكليتا الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية ووزارات المالية والاستثمار والبنك المركزى المصرى ومكتب رئيس الوزراء عملت فى السابق كجهات تنفيذ لمكون البيئة التنافسية للاستثمار . وبدءاً من التعديل السابع ستعمل فقط وزارات المالية ، والتجارة والصناعة ، والاستثمار كجهات تنفيذ للأنشطة المتبقية ، كما ستقوم وزارة المالية أيضًا بدور المنسق العام للأنشطة الخاصة بمكون البيئة التنافسية للاستثمار .

يتم تعيين جهات أخرى ومستفيدين آخرين للعمل كجهات تنفيذ مصرية لمكونات المشروع ذات الصلة وذلك من خلال خطابات التنفيذ المتبادلة بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

(ب) الوكالة الأمريكية :

يقوم فريق الوكالة الأمريكية المعنى بالهدف الاستراتيجى «تعزيز البيئة ، التجارة والاستثمار» بدعم ومتابعة تنفيذ برنامج تحديث القطاع المالى نيابة عن حكومة الولايات المتحدة .

تنفذ الوكالة الأمريكية آليات التنفيذ - مثل العقود وخطابات التنفيذ وأوامر الشراء واتفاقات التعاون والمنح - للقيام بالأنشطة المتفق عليها وفقًا لمشروع تحديث القطاع المالى واللازمة لإنجاز النتائج ، وتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم تنفيذ وإنجاز هذه النتائج . وتبدأ الوكالة الأمريكية بالمضى فى آليات التنفيذ المشار إليها بعد التشاور مع الجهة المصرية المنفذة للنشاط .

سابعًا - التمويل :

توضيح الجداول المرفقة الخطة المالية التوضيحية لبرنامج تحديث القطاع المالى . ويجوز تعديلها بمعرفة ممثلى الطرفين دون حاجة إلى تحرير تعديل رسمى للاتفاقية شريطة ألا يؤدى ذلك إلى زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية عن المبلغ المنصوص عليه بالبند (٣-١) بالاتفاقية .

(مرفق ١-١)

برنامج تحديث القطاع المالى

الخطة المالية التوضيحية

لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

(بالاف دولار أمريكى)

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
١ - مشروع الخدمات المالية - ٢٦٣٠٢٨٩-٠١				
(أ) مساعدة فنية / سلع / تدريب ومنح	٣١٨٠٠		٣١٨٠٠	٣١٨٠٠
(ب) إدارة المشروع ، التدقيق والتقييم	٧٠٠		٧٠٠	٧٠٠
الإجمالى الفرعى - تحت ٠١-٢٨٩	٣٢٥٠٠		٣٢٥٠٠	٣٢٥٠٠
٤-٣ القطاع المالى				
٤-٣-١ مناخ تمكين القطاع المالى	١٦٠٠	-	١٦٠٠	١٦٠٠
٤-٣-٢ الخدمات المالية	١٩٠٠	-	١٩٠٠	١٩٠٠
الإجمالى الفرعى للقطاع المالى - مشروع الخدمات المالية	٣٥٠٠	-	٣٥٠٠	٣٥٠٠
٤-٦ تنافسية القطاع الخاص				
٤-٦-١ مناخ تمكين الأعمال	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠
الإجمالى الفرعى لتنافسية القطاع الخاص - مشروع الخدمات المالية	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
٣-١ الصحة				
٣-١-٨ توفير المياه والصرف الصحى	١١٠٠	–	١١٠٠	١١٠٠
الإجمالى الفرعى للصحة – مشروع الخدمات المالية	١١٠٠	–	١١٠٠	١١٠٠
إجمالى مشروع الخدمات المالية ٠١-٢٨٩-٢٦٣٠	٣٨١٠٠	–	٣٨١٠٠	٣٨١٠٠
٢ - البيئة التنافسية للاستثمار - ٠٢،٢٨٩-٢٦٣٠				
(أ) مساعدات فنية / سلع / تدريب ومنح	٤٠٤٠٠		٤٠٤٠٠	٤٠٤٠٠
(ب) إدارة المشروع ، التدقيق والتقييم	٨٥٠		٨٥٠	٨٥٠
الإجمالى الفرعى للبيئة التنافسية للاستثمار – ٠٢-٢٨٩	٤١٢٥٠	–	٤١٢٥٠	٤١٢٥٠
٤-٣ القطاع المالى				
٤-٣-١ مناخ تمكين القطاع المالى	١٦١٤١	٣٠٠٠	١٩١٤١	١٩١٤١
٤-٣-٢ الخدمات المالية	١٥٠٠	–	١٥٠٠	١٥٠٠
الإجمالى الفرعى للقطاع المالى – البيئة التنافسية للاستثمار	١٧٦٤١	٣٠٠٠	٢٠٦٤١	٢٠٦٤١
٤-١ قاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية				
٤-١-١ السياسة المالية	١٥٥٥٠	٢٠٠٠	١٧٥٥٠	١٧٥٥٠
٤-١-٢ السياسة النقدية	١٠٠٠	–	١٠٠٠	١٠٠٠
٤-١-٣ دعم البرنامج	٥٥٠	–	٥٥٠	٥٥٠
الإجمالى الفرعى لقاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية	١٧١٠٠	٢٠٠٠	١٩١٠٠	١٩١٠٠

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
٤-٢ التجارة والاستثمار :				
٤-٢-١ مناخ تمكين التجارة والاستثمار	٧٤٠٠	٩٤٧٤	١٦٨٧٤	١٦٨٧٤
الإجمالى الفرعى للتجارة والاستثمار	٧٤٠٠	٩٤٧٤	١٦٨٧٤	١٦٨٧٤
٤-٦ تنافسية القطاع الخاص :				
٤-٦-١ مناخ تمكين الأعمال	٢٢٢٢٩	١٠١٥٦	٣٢٣٨٥	٣٢٣٨٥
الإجمالى الفرعى لتنافسية القطاع الخاص - البيئة التنافسية للاستثمار	٢٢٢٢٩	١٠١٥٦	٣٢٣٨٥	٣٢٣٨٥
٤-٧ الفرص الاقتصادية :				
٤-٧-٢ مناخ سياسات المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠
الإجمالى الفرعى للفرص الاقتصادية	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠
٣-٢ التعليم :				
٣-٢-٢ التعليم العالى	٧٠٠٠	-	٧٠٠٠	٧٠٠٠
الإجمالى الفرعى للتعليم - البيئة التنافسية للاستثمار	٧٠٠٠	-	٧٠٠٠	٧٠٠٠
إجمالى البيئة التنافسية للاستثمار :	١١٣١٢٠	٢٤٦٣٠	١٣٧٧٥٠	١٣٧٧٥٠
إجمالى برنامج تحديث القطاع المالى (مشروعى الخدمات المالية والبيئة التنافسية للاستثمار)	١٥١٢٢٠	٢٤٦٣٠	١٧٥٨٥٠	١٧٥٨٥٠

(مرفق ١-٢)

برنامج تحديث القطاع المالى

الخطة المالية التوضيحية

مساهمة الحكومة المصرية

(بالالف جنيه مصرى)

اسم المكون	المساهمة النوعية	FT - 800 (*)	إجمالى مساهمة الحكومة المصرية
أولا - مشروع الخدمات المالية :			
١- مساعدة فنية / سلع / تدريب / منح	٥٠٠٠	١٦٥٠	٦٦٥٠
٢- إدارة المشروع / المراجعة / التقييم	-	٥٠٠	٥٠٠
المجموع الجزئى	٥٠٠٠	٢١٥٠	٧١٥٠
ثانيا - البيئة التنافسية للاستثمار :			
١- مساعدة فنية / سلع / تدريب / منح	٧٥٠٠	٦٥٠٠	١٤٠٠٠
المجموع الجزئى	٧٥٠٠	٦٥٠٠	١٤٠٠٠
المجموع الكلى	١٢٥٠٠	٨٦٥٠	٢١١٥٠

(*) تمثل مساهمة جمهورية مصر العربية من حساب FT-800 قيمة حصة رب العمل من التأمين الاجتماعى وتذاكر الطيران .

قرار وزير الخارجية

رقم ١٤ لسنة ٢٠١١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (٣٠) الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/٤/٣ بشأن الموافقة على التعديل الثامن لاتفاقية المساعدة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ؛

وعلى تصديق السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية المرسوم بقانون رقم (٣٠) الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/٤/٣ ، بشأن الموافقة على التعديل الثامن لاتفاقية المساعدة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن برنامج تحديث القطاع المالى .

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠١٠/٩/١٦

صدر بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨

وزير الخارجية

د. نبيل العربى